



هل هدف التدخل العسكري الروسي في سوريا إلى التدريب، كما قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أم أنه أتى كاستعراض عسكري لأحدث الأسلحة الروسية، من أجل تسويق بيعها، كما أشار بوتين كذلك؟

أم كذلك يهدف إلى فتح بابٍ واسع للشركات الروسية، لكي تحصل على مصالح اقتصادية، كما قال سفير روسيا في دمشق؟ أم أيضاً هدف هذا التدخل منع سقوط النظام، كما كرر بوتين مراراً، أو محاربة الإرهاب في سوريا، قبل أن ينتقل إلى روسيا، كما كرر كذلك؟

ربما كان هدف منع سقوط النظام أساسياً بعد احتلال ميزان القوى ربيع سنة 2015، واعتراف بشار الأسد بأن جيشه تلاشى، وأن الوضع بات خطيراً. لكن، بالتأكيد لم يكن هدف التدخل محاربة الإرهاب الذي يتمثل في تنظيمي داعش والنصرة، حيث استحوذت الضربات ضدهما على أقل نسبةٍ من الضربات الجوية الروسية، ولم يظهر أن روسيا تريد تصفيه الإرهاب فعلياً، بل ظهر التواطؤ بينها وبين داعش على الأقل، وأن لها "داعشها" الذي يسيطر على مناطق واسعةٍ من شرق سوريا.

ما ظهر في الواقع أن ضعف النظام وحاجته إلى التدخل الروسي كان المدخل للحصول على قواعد عسكرية في مناطق متعددة من سوريا، مثل قاعدة حميميم في اللاذقية (وهي قاعدة أساسية)، والقاعدة البحرية في طرطوس التي تأسست قبل عقود، لكنها كانت مغلقة، وعدد من القواعد الأخرى في مناطق حمص. ومن ثم بات وجود قوات برية وجوية وبحرية يلعب دوراً أساسياً في الصراع ضد الثورة، وفرضت تعديل ميزان القوى، بحيث ظهر توازن تريد أن يختل أكثر لغير مصلحة الثورة، ويفضي إلى سحقها.

وقد كرست هذا الوجود باتفاق مذل، هو أقرب إلى الاحتلال، وقعه بشار الأسد حينما أخذ إلى روسيا، كما يبدو. وهذا يعني أن روسيا حصلت على مرتكز عسكري مهم في "الشرق الأوسط"، وهو مهم في سعيها إلى تطوير دورها العالمي، وتوسيع سيطرتها، وفرض نفسها قوة عالمية أساسية، وربما كالقوة العالمية الأساسية بعد تراجع الدور الأميركي، والانسحاب من "الشرق الأوسط"، هذا "الشرق الأوسط" الذي يشكل مفصلاً في تكريس الدور العالمي لأي قوة.

إذن، ستكون حماية النظام من السقوط المدخل لفرض السيطرة وتأسيس القواعد العسكرية، من أجل تكريس روسيا قوة

إمبريالية عالمية، لديها طموح الهيمنة العالمية. وهذا شكل إمبريالي كلاسيكي، مرّت به كل الإمبرياليات. وإنْ كان أتى ذلك على شكل "دفاع شرعي عن نظام يتهاوى"، على الرغم من سقوط شرعية النظام منذ بدء الثورة، وسعى الشعب إلى إسقاطه، فعادة كانت هناك مبررات لتدخل الدول الإمبريالية، مثل "تحرير العرب من الاحتلال العثماني"، أو "امتلاك الأسلحة النووية"، كما فعلت الإمبريالية الأمريكية في العراق. وبالتالي، ليس "السبب" هو ما يجب أن يلفت الانتباه، بل طموح الدولة المتدخلة، و حاجتها لمبرر من أجل التدخل والسيطرة، فالدول ليست "جمعيات خيرية" (كما صرّح بوش الابن مرة)، بل تنطلق من مصالح رأس المالياتها، ومن طموح هذه الرأس الماليات.

هذا ما ظهر في "الاتفاقات الاقتصادية" التي حصلت بعد الدعم السياسي الذي قام به روسيا بعد بدء الثورة، لكي لا يتخذ مجلس الأمن قرارات بالتدخل كما حدث في ليبيا (على الرغم من أن الأمر لم يكن كذلك في سوريا، وكانت أميركا غير معنية بالأمر أصلاً)، حيث تحصلت شركاتها على الاستثمار في النفط والغاز، وفي مشاريع اقتصادية كثيرة.

و زادت بعد ذلك باستثمار حقول الغاز التي اكتشفت في البحر المتوسط مقابل الساحل السوري، ومشاريع أخرى في مجالات متعددة، وربما التقدم للاستحواذ على إعادة الإعمار. وهو ما يُظهر الطابع الإمبريالي لروسيا، ويوضح أن تدخلها يهدف بالضبط، كما أوضح السفير في دمشق، حيث قال إن هذا الدعم سوف يخدم مصالح الشركات الروسية.

وبالتالي، السيطرة الاقتصادية هي أساس التدخل الروسي في سوريا، ولكي تتحقق وثمي، كان يجب أن تقام قواعد عسكرية، لأجل "غير محدد"، كما نصت الاتفاقية الروسية السورية. وهنا، تصبح سوريا سوقاً للسلع والرأس المال الروسي، حيث تنشط الشركات للحصول على مشاريع اقتصادية، واضح أنها بدأت في ذلك، حتى قبل انتهاء الصراع. وهي، في ظل سيطرتها العسكرية، تستطيع التحكم في "الصادرات والواردات"، وبالتالي، إلزام الدولة السورية بتحديد استيرادها من روسيا، وإعطاء الأولوية للرأس المال الروسي. وهي السمة "المتألقة" لكل إمبريالية.

نعود إلى "التمرين"، فملاحظة بوتين أن التدخل في سوريا "أرخص" من تمرين تدريبي كانت تشي بعنجية إمبريالية، يمكن خلفها "ضعف بنوي"، لأنه لا يمكن أن يكون التدخل العسكري مطابقاً لعملية تدريب روتينية. بالضبط، لأنه مفتوح النهايات، فليس قرار بوتين هو الذي سينهي التدخل العسكري، وربما يكون التشدد في الحسم العسكري، لإظهار قوة روسيا وتفوق سلاحها، مدخلاً لتورط أفغاني يحاول بوتين الهروب منه، أو يحاول أن يوحى للشعب الروسي أنه لن يحصل. وهذا هو هدف الإعلان عن الانسحاب، على الرغم من أن القوات الروسية لا زالت كما كانت، وربما جرى تبديل بعض الوحدات، فقد اتضحت، أخيراً، وجود عدة قواعد عسكرية، ووجود بري غير الطائرات.

لكن، من الواضح الأهمية التي يوليه الروس لإظهار تفوق السلاح الروسي. وهنا، تلمس الميل الإمبريالي إلى تصدير السلاح، وهو الصناعة الأكثر تطوراً في روسيا، بعد أن انهارت وتراجعت مجمل الصناعات الأخرى، حيث يجب إثبات كفاءتها "في الميدان". وهنا، على رأس الشعب السوري، العمل من أجل أن يتدفق الطلب العالمي لشرائها. لهذا، أعلن بوتين فرحاً أن مبيعات السلاح الروسي وصلت إلى 15 مليار دولار، وباتت روسيا البلد الثاني في بيع السلاح، بعد أميركا التي باعت بـ 36 مليار دولار العام الفائت.

بالتالي، تريد روسيا أن تثبت تفوقها العسكري من جهة، وأن يدفع ذلك إلى تشغيل مصانع الأسلحة لديها، بزيادة مبيعاتها من جهة ثانية. ولو روسيا منظورها الإستراتيجي في تدخلها في سوريا، حيث تعتبر أن السيطرة على سوريا، وإظهار جبروتها هنا، المدخل لتسديدها العالمي، بعد أن تراجع وضع أميركا. إنها إمبريالية ناهضة في زمن الأزمة المستعصية على كل الإمبرياليات، وللنظام الرأسمالي ككل.

العربي الجديد

المصادر: